دور الابتكار في تعزيز تنافسية المؤسسات

غريب هلال غريب حمد الجنيبي
طالب بسلك الدكتوراه بجامعة محمد الخامس
كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية السويسي
المغرب

مقدمة:

يعتبر تحسين مسار الابتكار والإبداع إحدى أهم أهداف الدول النامية التي تعمل على تحقيقها. وذلك من خلال تفعيل عملية إدارة الابتكار، والسعي إلى الاستفادة من خبرات وتجارب الدول المتقدمة، وهو ما لا يمكن تحقيقه إلا بواسطة تطوير المناهج والأنظمة الإدارية في هذه الدول. والعمل على تشجيع روح المبادرة في مؤسساتها، وتحفيز كفاءاتها الشبابية على تنمية وتطوير مهاراتها وقدراتها الإبداعية والابتكارية.

والدول العربية من أهم الدول النامية التي تتمتع بموارد بشرية شبابية وكفاءات عالية، لذا فهي تعمل على تفعيل مسار التنمية الاقتصادية والاجتماعية من جهة، وتحرص على إسهام مؤسساتها في تحسين مسار الابتكار بها من جهة أخرى، وهو ما استطاعت تحقيقه معظم دول مجلس التعاون الخليجي، حيث أنها حققت مستويات عالية من التنمية الاقتصادية والتكنولوجية، وتمكنت من تفعيل دور مؤسساتها في بناء أنظمة إدارة ابتكار ذات مستوى عالي منافسة لنظيرتها في الدول المتقدمة، وهو ما تؤكده مؤشرات الابتكار الشامل لسنة 2014.

ورغم التحسن النسبي في مستوى الابتكار والإبداع لدول مجلس التعاون الخليجي، إلا أن باقي الدول العربية في غرب آسيا وشمال إفريقيا تظل بعيدة عن تحقيق مؤشرات جيدة في تحسين مستوى الابتكار بها وبمؤسساتها، وتبقى غير قادرة على بناء أنظمة إدارة فعالة للابتكار، وهو ما يضعف من قدرتها التنافسية، وأحد أهم أسباب هذا الضعف والقصور يتمثل في غياب استراتيجية واضحة لتفعيل دور المؤسسات في تحسين مسار الابتكار، وإهمالها لعملية إدارة الابتكار، وعدم الاستثمار في رأسمالها البشري والفكري ما جعله غير قادر على الإبداع والابتكار وخلق القيمة المضافة، عكس المؤسسات في الدول المتقدمة التي تعتبر مواردها البشرية مصدرا للإبداع والابتكار، وعنصرا أساسيا وفاعلا في خلق القيمة المضافة، وتحقيق الميزة التنافسية والحفاظ عليها.

لقد استحوذ موضوع الابتكار والأداء على اهتمام ودراسة العديد من الكتاب والباحثين، نظرا لأنه أحد من أعلى إنجازات الموارد البشرية مرتبة ومكانة والشيء الملاحظ في وقتنا الحالي أن التقدم الذي تشهده مؤسساتنا لم يكن ليتحقق إلا من خلال الابتكار والتفكير الإبداعي. والاهتمام بالابتكار التكنولوجي على وجه الخصوص.

وبالتالي فإن الوصول إلى الإبداع والابتكار التكنولوجي يجعل المؤسسات تمتاز بأنها مؤسسات مبدعة ومبتكرة لأن الابتكار يصبح أداتها الخاصة، وهذا الأمر يمكنها من إدخال منتجات جديدة إلى الأسواق تتصف بخصائص أكثر جاذبية تلبي كافة احتياجات ورغبات المستهلكين بشكل أفضل، وبالتالي زيادة حصتها السوقية وتعزيز مركزها التنافسي.

ولمعالجة هذا الموضوع نقترح الإشكالية التالية:

إلى أي حد يساهم الابتكار في تعزيز تنافسية المؤسسات؟

خطة البحث:

- المحور الأول: مفهوم الابتكار وأهميته
- المحور الثاني: دور الابتكار في تعزيز تنافسية المؤسسات
- المحور الأول: مفهوم الابتكار وأهميته

يحتل الابتكار مكانة متميزة ومرموقة في مختلف ميادين الحياة باعتباره السمة الأساسية لبيئة الأعمال المعاصرة، إذ يركز على التجديد في الأفكار وطرق وأساليب العمل. فهو ظاهرة معقدة لها أوجه وأبعاد متعددة، كما يتشابك مفهوم الابتكار مع غيره من المفاهيم والمصطلحات الأخرى مثل: الإبداع (Creativity) ، الاختراع (Invention) ، التطوير وأحيانا قد نجد الكثير من الناس لا يفرقون بين هذه المصطلحات.

يعتبر الابتكار من المفاهيم التي تحمل العديد من التعاريف المتنوعة، وذلك حسب مجال الكاتب وزاوية الدراسة، وهو عملية مستمرة مرتبطة بالإنسان منذ القديم، وتعرفه جل المعاجم اللغوية أنه اختراع الشيء وإنشاؤه على غير مثال سابق أو استحداث وابتكار أساليب جديدة تعوض أساليب قديمة متعارف عليها.

وهو ما يؤكده (J.SCHUMPTER) في تعريفه للابتكار على أنه النتيجة الناجمة من إنشاء طريقة أو أسلوب جديد في الإنتاج، وكذا التغيير في جميع مكونات المنتج أو كيفية تصميمه، ويعرفه (P.DRUCKER) أنه تغيير في ناتج الموارد أي اقتصاديا هو تغيير في قيمة المنتج والرضا الناتج عن الموارد المستخدمة من قبل المستهلك[1].

والابتكار يشمل الابتكار التكنولوجي الناتج عن البحث والتطوير في أساليب وطرائق الإنتاج والابتكار التنظيمي الذي يرتبط بابتكار واستحداث أساليب ونظم التسيير والإدارة والتخطيط والتنظيم، بهدف دعم نظم المؤسسة وتحسين هيكلتها وتقوية العلاقة بين مختلف أفرادها، وتحفيزهم نحو تحقيق أهدافها بكفاءة وفعالية.

ويؤدي الابتكار دورا هاما في تعزيز تنافسية الدول والمؤسسات، وهذا عن طريق دفع عجلة التنمية بها وترسيخ مبادئ الجودة والتميز، إضافة إلى تحقيق الرخاء الاجتماعي ورفاهية أفراد المجتمع المبدع، ويمكن إظهار إسهامات الابتكار في تعزيز التنافسية في العناصر التالية[2]:

يضمن الابتكار تسريع عملية التنمية بالدول والمؤسسات، وهو ما يحقق لها الالتحاق بركب التطور ومنافسة الدول المتقدمة ومؤسساتها، وتضييق الفجوة التكنولوجية الفاصلة بينها وبين الدول النامية، وهو ما يحدده سرعة ووتيرة التطور في الابتكار والإبداع؛

يساهم الابتكار بشكل هام في تخفيض التكاليف الناتجة عن عملية التنمية، وذلك عن طريق الابتكارات والإبداعات في أساليب الإنتاج والمنتجات، كما أنه يوفر بدائل للموارد الطبيعية التقليدية القابلة للنضوب، ويفعل استغلال الطاقات البديلة والنظيفة والمتجددة كالطاقة الشمسية ما يحسن البيئة الاجتماعية والصناعية، كما أنه يخفض من تكاليف الإنتاج والتبادل بين الدول وهو ما تضمنه التجارة الالكترونية، إضافة إلى تفعيله للاستخدام الأمثل لموارد المؤسسات والدول وتحسينه المستمر لعملية استغلالها ما ينعكس إيجابا على التنافسية؛

[1] بيتر دروكر، التجديد والمقاومة، ترجمة حسيف عبد الفتاح، مركز الكتب الأردني، عمان،1988، ص18

[2] Jean LACHMAN, Le financement des stratégies de l'innovation, éditions Economica, Paris, France, 1993, p 22.

يساهم الابتكار في تفعيل دور المورد البشري في عملية التنمية، ويرسخ أسس التنمية البشرية كإحدى متطلبات الحفاظ على التنافسية، وهذا عن طريق البحث العلمي وتحسين طرائق التعليم بالاعتماد على أحدث التقنيات، وضمان حقوق الإنسان وزيادة وعيه من خلال التفاعل مع أي حدث في أي منطقة في العالم، ما يوحد أفكار وقوى البشرية في كل أقطار العالم، وهو ما ضمنته الإنترنت كثورة تكنولوجية لها تأثير مباشر على البشري؛

التطوير المستمر والدائم للمنتجات والخدمات، ما يؤدي إلى توسيع أسواق موجودة أو إنشاء أسواق جديدة، ما يعطي للمؤسسات والدول الفرصة في الاستثمار في قطاعات جديدة، وهو ما يحسن من مركزها التنافسي، ويمنح لها آفاق لخلق الميزة التنافسية؛

تطوير الاقتصاد المعرفي المبني على المعارف والكفاءات والمعلومات، والمنتج المنتجات ذات تكنولوجيا عالية، ومعرفة مكثفة، وهو ما غير وجه الاقتصاد التقليدي؛

لقد ورد المصطلح الابتكار العديد من المفاهيم وذلك بتعدد آراء الكثير من الكتاب والباحثين، فهو يعرف على أنه التطبيق العملي للاختراع أو عملية صنع سلعة جديدة أو تطويرها لجعلها أكثر قبولا من الناحية الاقتصادية. وتمر دورة حياة السلعة من لحظة ابتكارها ضمن الفكرة الأساسية حتى لحظة استقرارها في السوق بعدة مراحل هي: البحث النظري والبحث التطبيقي، وتقييم السلعة، وبحوث التسويق، والانطلاق والعملية الإنتاجية.

وعليه فإن الابتكار هو عمل شيء يمكن أن يتمثل في تطوير سلعة جديدة، أو مسحوق جديد. وقد يتمثل أيضا في تقويم طريقة جديدة لتطوير العمل وإدارته. ومن هنا لا يقتصر الابتكار على الأمور التقنية فقط، بل يتعداها إلى الأمور التنظيمية والإدارية، ومن ثم هو يدخل في مجالي الإنتاج والخدمات[3].

أما الإبداع (Creativity) فهو عملية عقلية تؤدي إلى حلول وأفكار ومفاهيم وأشكال فنية، ونظريات ومنتجات تتصف بالتفرد والحداثة. وهذا يعني أن عملية الإبداع تتم على مستوى العقل وتعمل على إيجاد أفكار تتميز بالحداثة. كذلك يري البعض بأن الإبداع هو التوصل إلى حل خلاق لمشكلة معينة، وأن الإبتكار هو تطبيق هذا الحل، وبالتالي يمكن القول بأن الإبداع هو قاعدة الإبتكار، فكل ابتكار يبدأ بأفكار مبدعة، ومن هنا يتضح أن هناك علاقة تلازمية بين الإبداع والابتكار، أي أنه لن يكون هناك إبتكار بدون وجود أفكار إبداعية والتي تبدأ على مستوى الأفراد وفرق العمل. وهاته الأفكار الإبداعية (خلاقة) يجب تطبيقها على أرض الواقع لكي تتحصل على الإبتكار.

المحور الثاني: دور الابتكار في تعزيز تنافسية المؤسسات

في وقتنا الحالي زادت درجة الاهتمام بالابتكار على المستوى الكلي والجزئي، إذ أصبح معيارا يحدد على ضوئه درجة تقدم الدول ورقيها، بل أكثر من ذلك أصبح ينظر إليه على أنه مصدرا لتحقيق الثروة، وعامل مهم في دفع عجلة التنمية الاجتماعية والاقتصادية.

والشيء الملاحظ اليوم هو أن ما تنفقه المؤسسات اليوم من مبالغ مالية كبيرة على أنشطة البحث والتطوير لخير دليل على إدراك أهمية الابتكار من طرف هذه المؤسسات.

وبالتالي صار محل إغراء الكثير من المؤسسات التي تسعى إلى تحقيق أرباح كبيرة ومعدلات نمو عالية والاستمرار في سوق المنافسة، خصوصا وأن المؤسسات اليوم تعيش في محيط كثير التقويمات والتغيرات، ويأتي في مقدمة هذه التغيرات التطور المذهل في التكنولوجيا والتغير السريع في أذواق المستهلكين، والزيادة الكبيرة في حجم المعرفة.

يعتبر الابتكار هو المحرك الرئيس للتقدم الصناعي في العصر الحديث. فمن خلال تطوير منتجات وخدمات جديدة، وتحسين العمليات الإنتاجية، وتبني التقنيات المتقدمة، تستطيع الشركات والصناعات ككل تحقيق نمو مستدام وتعزيز قدرتها التنافسية في الأسواق العالمية، ومن ثم

[3] رعد حسن الصرن، 'دارة الابداع والابتكار، ط1، دار رضا للنشر، دمشق، سوريا، 2000، ص27

تحقيق التنمية الاقتصادية، مما يؤكد دور الابتكار كمحرك للنمو الاقتصادي، وهو ما أشار إليه تقرير الابتكار العالمي عام 2015، الذي جاء بعنوان: "سياسات الابتكار الفعالة من أجل التنمية". وفي هذا المقال، نتناول بالتفصيل دور الابتكار في تعزيز الصناعة، مستندين إلى أمثلة ومؤشرات دولية فعلية.

وهناك أنواع مختلفة للابتكار، مثل[4]:

- ابتكار المنتج، بحيث يتم إنتاج سلعة أو خدمة جديدة أو محسنة بشكل كامل، وذلك من حيث الخصائص أو المواصفات.
- ابتكار العملية، وهو آلية التنفيذ لزيادة جودة السلعة أو الخدمة أو إنتاج منتج جديد، أو خفض نفقات الإنتاج .
- ابتكار التسويق، وذلك من خلال أساليب تسويقية جديدة تهدف إلى تلبية احتياجات المستهلك على نحو أفضل، مما يزيد المبيعات، ويفتح أسواقًا جديدة.
- الابتكار التنظيمي، ويعني تطوير ممارسة الشركات التنظيمية، أو تطوير نظم العمل، مما يؤدي إلى تحسين الأداء وتخفيض النفقات الإدارية والإنتاجية.

ويسهم الابتكار في تعزيز الصناعة من خلال:

- زيادة الإنتاجية، عبر تبني تقنيات جديدة تزيد كفاءة العمليات الإنتاجية، وتقلل التكاليف.
- تطوير منتجات وخدمات جديدة، تلبي احتياجات المستهلكين المتزايدة وتفتح أسواقًا جديدة.
- تعزيز القدرة التنافسية، ويعني ذلك أن تكون الشركات أكثر قدرة على المنافسة في الأسواق الداخلية والعالمية، وتقديم منتجات وخدمات ذات قيمة مضافة أعلى.
- خلق فرص عمل، وبصفة خاصة في مجالات البحث والتطوير والتقنيات المتقدمة.
- الاستدامة البيئية، من خلال تطوير منتجات وإضافة عمليات إنتاجية صديقة للبيئة.

وهناك عدة مؤشرات لقياس الابتكار في العالم تصدر سنويًا، منها:

- مؤشر الابتكار العالمي :(GII) تصدره المنظمة العالمية للملكية الفكرية World Intellectual Property Organization، ويقيس أداء الدول في مجال الابتكار.
- مؤشر القدرة التنافسية العالمية :((GCI يصدر من قبل المنتدى الاقتصادي العالمي World Economic Forum ، ويقيس بالأساس قدرة الدول على المنافسة في الاقتصاد العالمي، ويعتبر الابتكار أحد العوامل الرئيسة.
- مؤشر التنمية البشرية :((HDI يصدر من قبل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي United Nations Development Programme، ويقيس بالأساس مستوى التنمية البشرية في دول العالم، ويعتبر الابتكار أحد العوامل المؤثرة في التنمية.

وهناك العديد من النماذج التي توضح مدى تأثير الابتكار في بعض الصناعات، ومنها[5]:

- صناعة السيارات: تطورت صناعة السيارات تطورًا كبيرًا بفضل الابتكار، فقد انتقلت من السيارات التقليدية إلى السيارات الكهربائية والهجينة، وأدى ذلك إلى تطور صناعة البطاريات، فضلًا عن تطوير أنظمة القيادة الذاتية وأنظمة المساعدة على القيادة.

---

[4] خميثى محمد حسف الشماع، خيضر كاظ حمود، نظرية المنظمة، الطبعة الأولى، دار المنشر والتوزيع، عمان، 2000، ص339

[5] ذهبية الجوزي، واقع الإبداع التكنولوجي في الدول العربية، رسالة ماجستير في إدارة الأعمال، المركز الجامعي خمسي مليانة، الجزائر، 2007، ، ص5

•صناعة الإلكترونيات: نمت صناعة الإلكترونيات بفضل الابتكار المستمر في مجال الرقائق الإلكترونية والمعالجات والهواتف الذكية والأجهزة اللوحية وأجهزة الكمبيوتر، فضلًا عن تطور تقنيات الذكاء الاصطناعي وإنترنت الأشياء.

•الصناعة الطبية: يسهم الابتكار في تطوير أدوية وعلاجات جديدة، وكذلك تقنيات الأجهزة الطبية، مثل: أجهزة التصوير بالرنين المغناطيسي، وأجهزة الأشعة السينية، وعلى سبيل المثال استطاعت الشركة المنتجة لعقار Ozempic المخصص لعلاج مرض السكري تطويره إلى منتج، واسم تجاري جديد بعد اكتشاف تأثيره في إنقاص الوزن، مما زاد مبيعات الشركة.

ولتعزيز الابتكار لزيادة كفاءة وتطوير الصناعة، يجب السعي نحو:

•الاستثمار في البحث العلمي والتطوير: وهو عامل أساسي لتعزيز الابتكار، ويوفر الموارد اللازمة لتطوير تقنيات جديدة ومنتجات مبتكرة.

•التعاون بين الجامعات والمراكز البحثية والصناعية: يؤدي نقل المعرفة والتكنولوجيا من هذه الجهات إلى الصناعة تشجيع الطلاب والباحثين على الابتكار.

•حماية الملكية الفكرية: تسهم الملكية الفكرية في ضمان حقوق المبتكرين في اختراعاتهم وابتكاراتهم، مما يشجع الشركات على الاستثمار في الابتكار.

•توفير بيئة داعمة على المخاطرة: يبرز عنصر المخاطرة في الابتكار بشكل كبير، وبالتالي يجب توفير بيئة تشجع على تحمل المخاطرة والابتكار.

•تدريب العمالة: من العوامل المؤثرة في الابتكار تدريب العمالة بشكل مستمر على أحدث التقنيات والتفكير الإبداعي وحل المشكلات.

وتلعب الشركات الناشئة دورًا حيويًا في دفع عجلة الابتكار وتشكيل مستقبل الصناعات المختلفة، وذلك من خلال تقديم أفكار جديدة وحلول مبتكرة للمشكلات القائمة، والسعي إلى حل مشاكل الصناعة بطرق مبتكرة، من خلال تطوير منتجات وخدمات جديدة تلبي احتياجات السوق المتطورة.

وتتميز الشركات الناشئة كذلك بالسرعة في اتخاذ القرارات، والمرونة في التكيف مع تغيرات السوق، مما يتيح لها تجربة أفكار جديدة وتطويرها، وتشجع الشركات الناشئة على التفكير الإبداعي، وتقبل الأفكار الجديدة، مما يخلق بيئة محفزة للابتكار، كما أنها تعتمد على التكنولوجيا الحديثة لتطوير منتجاتها وخدماتها، مما يسهم في تسريع وتيرة الابتكار.

ويمكن للشركات الناشئة دفع عجلة الابتكار، وذلك من خلال إطلاق منتجات وخدمات جديدة في الصناعات المختلفة، وخلق فرص عمل جديدة خاصة في مجالات التكنولوجيا، وجذب الاستثمارات، مما يساعد على دفع عجلة الاقتصاد والنمو.

دور الدولة في تحفيز الابتكار الصناعي للتنمية الاقتصادية

تقوم الدولة بدور محوري في تحفيز الابتكار الصناعي، من خلال توفير البيئة المناسبة للشركات لتطوير أفكارها وتحويلها إلى منتجات وخدمات تسهم في النمو الاقتصادي، على سبيل المثال :

•توفير البيئة التشريعية المناسبة لحماية الملكية الفكرية وتشجيع المخترعين على تسجيل براءات اختراعهم، وتبسيط الإجراءات البيروقراطية لتقليل الوقت والجهد في تأسيس الشركات وتسجيل الاختراعات، وتقديم حوافز ضريبية للشركات التي تستثمر في البحث والتطوير والابتكار.

•الاستثمار في البحث والتطوير وتخصيص ميزانيات كافية للجامعات والمراكز البحثية، مع دعم المشاريع البحثية التي لها تطبيقات صناعية وحلول مبتكرة، وتوفير برامج وفعاليات تجمع بين الباحثين والأكاديميين وصناع القرار في القطاع الصناعي لتبادل الخبرات والمعرفة.

•تطوير البنية التحتية التكنولوجية من خلال الاستثمار في تطوير شبكات الاتصالات لتوفير بنية تحتية قوية للابتكار، وإنشاء المناطق الصناعية المتخصصة والمجهزة بأحدث التقنيات، فضلًا عن المرافق اللازمة للشركات الناشئة.

•دعم الشركات الناشئة وحاضنات الأعمال لتقديم الدعم المالي والفني لها في مراحل تأسيسها الأولى، وتوفير صناديق استثمارية لدعم الشركات ذات الإمكانات الواعدة، وتنظيم برامج تدريبية متطورة لرواد الأعمال والشركات الناشئة.

•تشجيع الشركات المحلية على المشاركة في المعارض والمؤتمرات الدولية لعرض منتجاتها وخدماتها، والتعرف على أحدث التطورات العالمية، وعقد اتفاقيات تعاون مع الدول الأخرى في مجال البحث والتطوير والابتكار.

•نشر ثقافة الابتكار بتنظيم حملات توعية بأهمية الابتكار ودوره في التنمية الاقتصادية، وإدراج برامج تعليمية تشجع على التفكير الإبداعي وحل المشكلات.

الخاتمة

يتضح لنا أن الابتكار هو قوة دافعة للتقدم الصناعي، وضرورة لتعزيز القدرة التنافسية للشركات والدول، وذلك من خلال الاستثمار في البحث والتطوير، وتعزيز التعاون بين الجامعات والمراكز البحثية والصناعة، وحماية الملكية الفكرية، وتوفير بيئة تشجع على المخاطرة، ودعم الشركات الناشئة.

وعلى ذلك يتضح أن تحفيز الابتكار عملية مستمرة تتطلب التزامًا طويل الأجل من قبل الحكومات والشركات والمؤسسات الأكاديمية والبحثية، من خلال توفير البيئة المناسبة، وتقديم الدعم المالي والفني، ونشر ثقافة الابتكار، مما يمكن الدولة من تحقيق تقدم كبير في مجال الابتكار، ويعزز قدرتها التنافسية في الاقتصاد العالمي.